



نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها
أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية قبل
الساعة ١٧١٠٠ بتوقيت جرينيتش يوم 24 يونيو 2015
الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك و الساعة ١٩١٠٠ بتوقيت
جنيفا و ٢٢١٣٠ بتوقيت دلهي و ٢١٠٠ من يوم 25 يونيو 2015
بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2015/20*
Original: English

تقرير للأمم المتحدة يحث على اتساق أكبر بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية

جنيف، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ - من الممكن مكافحة تجنب دفع الضرائب مع تعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة، في الوقت نفسه،
حسبما أشار إليه تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥^(١)، الصادر عن الأونكتاد في ظل استمرار النقاش والعمل السياساتي في أوساط المجتمع
الدولي بشأن الإسهام المالي للشركات المتعددة الجنسيات.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتوبي، إن "ما يتعين القيام به من ناحية السياسات هو اتخاذ إجراءات لمكافحة تجنب دفع الضرائب، من
أجل دعم حشد الموارد المحلية ومواصلة تيسير الاستثمار المنتج من أجل التنمية المستدامة".

ويقترح التقرير سبباً لمعالجة هذه المسائل من خلال سياسات "تأزيرية"، لا سيما في ضوء الاحتياجات المالية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة للفترة
٢٠١٦-٢٠٣٠ التي ستحددها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. ويقدم التقرير مجموعة مبادئ توجيهية لتعزيز الاتساق بين السياسات الضريبية
والسياسات الاستثمارية الدولية. والنقاط الرئيسية للتقرير هي التالية:

- يقدر الأونكتاد مساهمة الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات في الميزانيات الحكومية للبلدان النامية بحوالي ٧٣٠ بليون دولار
سنوياً (الشكل ١). ويشكل ذلك، في المتوسط، حوالي ٢٣ في المائة من مجموع مساهمات الشركات و ١٠ في المائة من مجموع الإيرادات

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣١١, unctadpress@unctad.org, <http://unctad.org/press>

(١) التقرير (رقم المبيعات 8-112891-1-92-978 E.15.II.D.5, ISBN: 978-92-1-112891-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, <https://unp.un.org>

الحكومية. ورغم أن الحجم النسبي لهذه المساهمة (وتركيبتها) يتغير بحسب البلد والمنطقة، فهو أعلى في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، ما يبيّن اعتماد البلدان النامية على مساهمات الشركات ومدى انكشافها في هذا المجال.

وإذا ما بُحث موضوع تجنب دفع الضرائب من منظور الاستثمار، يتضح دور مراكز الاستثمار المحورية في الخارج (ملاذات ضريبية وكيانات ذات أغراض خاصة في بلدان أخرى) كجهات فاعلة رئيسية في الاستثمار العالمي. فحوالي ٣٠ في المائة من مجموع استثمارات الشركات عبر الحدود تمر عن طريق هذه المراكز في الخارج قبل أن تصل إلى مقصدها كأصول إنتاجية (الشكل ٢).

- أسهم التخطيط الضريبي، ضمن عوامل أخرى، في الدور المبالغ فيه الذي تؤديه مراكز الاستثمار المحورية في الخارج في استثمارات الشركات العالمية. وتلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى مجموعة روافع لتجنب دفع الضرائب، ويستخدم أكثرها هياكل استثمارية تضم كيانات في مراكز استثمار محورية في الخارج؛

- ممارسات تجنب دفع الضرائب من جانب الشركات المتعددة الجنسيات هي مشكلة عالمية تم جميع البلدان لأن الاستثمار من مراكز محورية خارجية يتم في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. بيد أن تحويل الأرباح خارج البلدان النامية قد يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً في آفاق التنمية المستدامة فيها. وفي الكثير من الأحيان، تكون البلدان النامية أقل تجهيزاً لمواجهة ممارسات تجنب دفع الضريبة العالية التعقيد بسبب عدم توافر ما تحتاجه من خبرات تقنية وموارد؛

- تقدر خسائر البلدان النامية من إيرادات الضرائب المفروضة على أرصدة الاستثمار الداخل المرتبطة ارتباطاً مباشراً بمراكز الاستثمار المحورية في الخارج بما مجموعه حوالي ١٠٠ بليون دولار في العام. وثمة صلة واضحة بين حصة الاستثمار في المراكز المحورية في الخارج من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان المضيفة لهذه المراكز، ومعدل عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر (الخاضعة للضريبة) المبلغ عنها. وكلما زاد حجم الاستثمار عبر المراكز الرئيسية في الخارج، قل تحقيق أرباح خاضعة للضريبة. وفي المتوسط، كل عشر نقاط مئوية من الاستثمار في الخارج يقابلها تراجع في معدل العائدات بنسبة نقطة مئوية واحدة، وذلك في جميع الاقتصادات النامية.

وقال الدكتور كيتوبي إن "مراكز الاستثمار المحورية في الخارج تؤدي في الوقت الراهن دوراً منهجياً للتدفقات الاستثمارية الدولية: فهي جزء من الهياكل الأساسية المالية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر". وأضاف أن "أية تدابير على الصعيد الدولي يمكن أن تؤثر في وظيفة هذه المراكز، المتمثلة في تيسير الاستثمار، أو في الروافع الرئيسية لتيسير الاستثمار - كالمعاهدات الضريبية - يجب أن تشمل منظوراً يراعي السياسات الاستثمارية".

وتركز الخطط، كمشروع مواجهة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي تنفذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات الرئيسية، على مكافحة تجنب دفع الضريبة، بشكل أساسي، لكن الأونكتاد يرى أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية دعماً لاستمرار الاستثمار وذلك من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين على الصعيد العالمي.

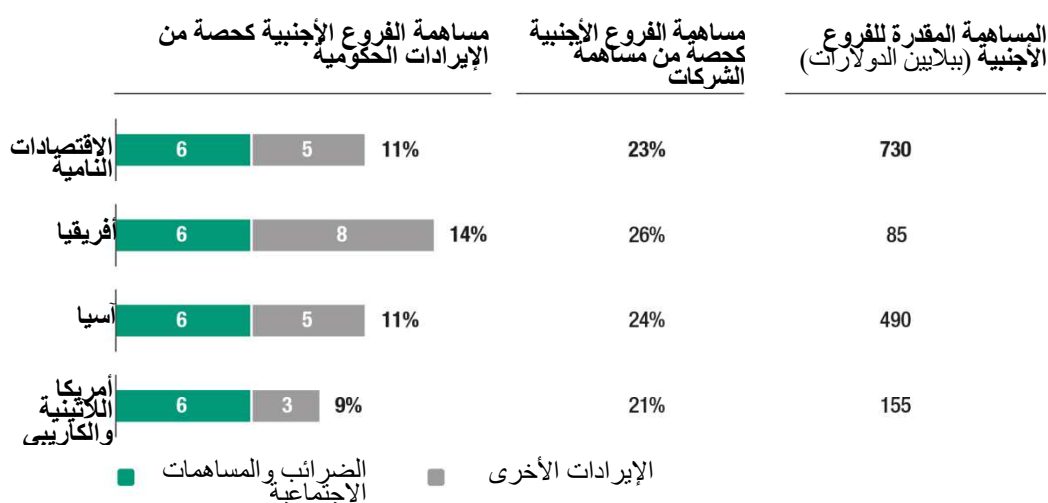
وتولي النقاشات الدائرة في المجتمع الدولي حول مكافحة تجنب دفع الضرائب اهتماماً محدوداً للسياسات الاستثمارية. لكن التقرير يرى أن للاستثمار دوراً أساسياً في بناء الهياكل التنظيمية التي تتيح تجنب دفع الضريبة.

ومن شأن وضع مجموعة مبادئ توجيهية تحقق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية أن يساعد على إيجاد أوجه تآزر بين السياسات الاستثمارية والمبادرات الرامية إلى مكافحة تجنب دفع الضريبة. وتشمل الأهداف الرئيسية لذلك القضاء على فرص التخطيط الضريبي الشرس كروافع لتشجيع الاستثمار؛ والنظر في الأثر المحتمل لتدابير مكافحة تجنب دفع الضريبة في الاستثمار؛ واعتماد نهج شراكة اعترافاً بالمسؤوليات المشتركة بين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية والبلدان الوسيطة؛ وإدارة التفاعل بين الاتفاقات الاستثمارية والاتفاقات الضريبية الدولية؛ وتعزيز دور إيرادات الاستثمار والإيرادات الضريبية على السواء في التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز قدرة البلدان النامية على التصدي لقضايا تجنب دفع الضريبة.

الشكل ١ الإيرادات الحكومية من مساهمات الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات

(بالنسبة المئوية وبلايين الدولارات)

طريقة الاستثمار الأجنبي المباشر -
الإيرادات

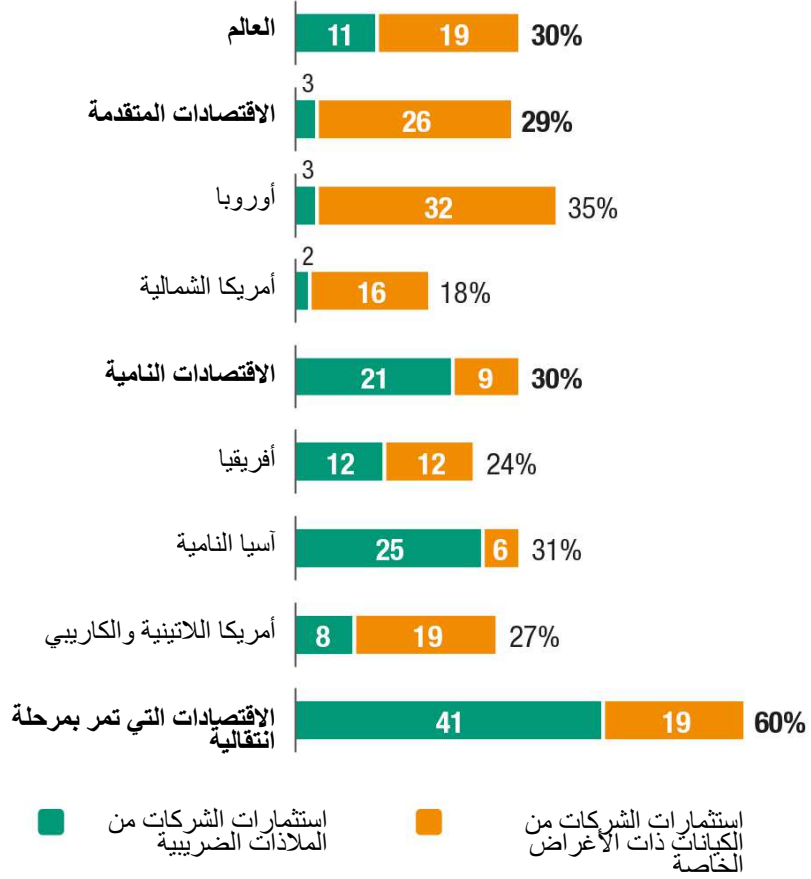


المصادر: تقديرات الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات الإيرادات الحكومية التابعة للمركز الدولي للضرائب والتنمية، وقاعدة البيانات المالية الحكومية وإحصاءات ميزان المدفوعات التابعتان لصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: السنة المرجعية المستخدمة هي ٢٠١٢.

الشكل ٢ حصة أرصدة استثمارات الشركات من مراكز الاستثمار المحورية في الخارج، ٢٠١٢
(بالنسب المئوية)

أمريكا اللاتينية والكاريبي
بحسب المنطقة



المصدر: تقديرات الأونكتاد بالاستناد إلى الاستقصاء المنسق للاستثمار المباشر الذي أجراه صندوق النقد الدولي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ وإلى معلومات المصارف المركزية بشأن استثمارات الكيانات ذات الأغراض الخاصة.
ملحوظة: مجموعة البلدان المستفيدة تضم فقط المراكز المالية غير الخارجية. التحليل قائم على مصفوفة الأونكتاد للاستثمارات الخارجية، منظور أحادي الجانب

*** ** ***